المصطلح اللساني واضطراب التداول
مقاربة حول" نحو النص- التداولية- السيمياء "

د. نعيمة سعدية
أستاذة محاضرة"أ"
جامعة محمد خيضر – بسكرة .

تمهيـــد:

من منطلق الإيمان بأنّ "مشكلة المنهج هي مشكلة أمتنا الأولى، فلا يكون التقدم إلا بعد الاهتداء في المنهج للتي هي أقوم"(1) في البحث والدراسة، كما أنّ العلم ليس هو المعارف المتراكمة والمعلومات المكدّسة،لأن"المعرفة هي خلاصة الممارسات العقلية للإنسان تتشكل ضمن أطر ثقافية وحضارية محددة، وتدخل في علاقة حوار ومثاقفة مع أطر ثقافية وحضارية أخرى"(2)؛ فلابد إذن من استيعاب المعلومة أولا- وهذا جزء من المنهج- ومن ثم يتحقق فعل التحليل والتعليل والتركيب، وبغير المنهج القويم لا يمكن أن يستقيم للبحث العلمي سير، وهي مسألة لمّا تعط حظها من العناية والاهتمام، وأهم مقوّم في المنهج المصطلح، الذي كان له وفق كل هذه المعطيات والمكونات المعرفية قابلية في تعدد محددات التعريف والممارسة من باحث إلى آخر، بل حتى عند الباحث الواحد، ومن ثمة تعددت المصطلحات الدالة على المفهوم الواحد في الدراسات الغربية المؤسسة له، وانعكس الأمر على الدراسات العربية، التي فتحت الباب على كم هائل من المصطلحات أبسط ما يقال عن معظمها أنها مرتجلة وفردية وتبتعد أشواطا عن الضوابط العلمية.

وفي ضوء هذا الهدف، نطمح بهذا المقال إلى التنقيب في الممارسات العلمية المفهومية عن بعض المصطلحات اللسانية وإلى التنقيب في الدلالات اللغوية والاصطلاحية، عن بعض المصطلحات اللسانية الأكثر ترددا في الممارسات اللغوية

الحديثة، وهي: نحو النص- السيمياء- التداولية، كما نهدف إلى تشخيص ضروب العلاقات الرابطة لها، بما يكشف المفاهيم الدقيقة لها، سواء تعلق الأمر بانحدارها عن أصول معينة، في حقول معرفية محددة، أم بـ " الانزياح الدلالي " الذي لحق بها، وكل هذا اقتضى الحفر في أصولها، بما يكشف عن الأهمية المعرفية لها، في سياق تكوّن الفكر الإنساني الممنهج؛ ذلك أنّ انتماء المصطلح إلى حقل دلالي_معرفي محدد يترتب عليه أن ينتظم في تعالقات خصبة تؤسس الإطار العام له كمصطلح.

واللسانيات أصل امتدّ بفروعه فاحتضن اتجاهات عديدة، ومجالات مختلفة أفرزت مدارس لسانية متنوعة، كل واحدة منها تناولت اللغة من جانب دراستها وماهيتها في التعامل مع الظاهرة اللغوية، وهي اتجاهات-في اعتقادنا- ما كان لها لتتولد لولا قراءة واعية وفهم ثاقب، وممارسات في منتهى الوعي والإدراك لما جاء في كتاب دي سوسير، خاصة فكرة تفريقه بين لسانيات اللغة ولسانيات الكلام، والتي نعتبرها العامل الحافز، لميلاد هذه الفروع المعرفية؛ فالكلام أشكال: منه الملفوظ/المقول، ومنه النص والخطاب، ومنه الرسالة، ومنه الأسلوب..الخ، فمن خلال هذه الأشكال المختلفة كان على كل دراسة اختيار المصطلح المناسب لمبادئها وغاياتها، وعلى هذا الأساس كان التنوع، خاصة مع تفعيل فعل الترجمة*، كممارسة معرفية ذهنية إدراكية معقدة تعمل على نقل أفكار من لغة إلى أخرى، وتساعد على معرفة الآخر؛ يقول عنها جورج ستا نير (George Steiner): "إن الترجمة الحقيقية أي تأويل الدلائل اللغوية في لغة ما بواسطة الدلائل اللغوية في لغة أخرى، هي حالة خاصة ومعمقة لعملية التواصل والتلقي في أي فعل لغوي إنساني"[3]؛ كون المترجم هو من يقوم باختيار المصطلح النسقي المقابل موظفا المعارف والمهارات، ورواسب مكتسبات سابقة، وأحكام معيارية يمليها التهيؤ الإدراكي والمفاهيمي له من خلال مكوناته المفهومية في نموذجها النسقي، من أجل تحديد العلاقة بين نوعين من المتغيرات يمكن إجمالها في المعادلة التالية: (ص= م)، حيث إن:

ص= المتغير التابع، وهو المصطلح الموضوع لتفسير الظاهرة.

م= المتغير الحر- المستقل، وهو المكونات الدلالية والمرجعيات المعرفية المتحكمة بالمصطلح الموضوع.
وهي معادلة تضمن وجود خصائص معجمية ومكونات ثقافية-منطقية داخل المصطلح؛ باعتباره تمثيلا عقليا للأشياء الفردية، وقد يمثل شيئا واحدا أو مجموعة من الأشياء الفردية التي تتوفر فيها صفات مشتركة"[4] تضمن له موقعا داخل تصور نظري يمنحه مشروعية الوجود والاشتغال.
وفي حال تميز المصطلح بحدّي الجّمع والمنع سيصبح حصنا حصينا لكل دراسة وجد فيها، وبالتالي إلى كل علم ومجال احتضن هذه الدراسة، لأن العلاقة بين الدراسة ومصطلحاتها علاقة متينة تتسم بالتفاعل والتناغم والتبادل، كون المصطلح يمارس دورا أساسيا وفاعلا في تكوين المعرفة، وفي ذات الوقت يمكن القول إن حقل هذه المعرفة التي يتشكل فيه المصطلح يعمل على توجيه مفهومه وتحديد دلالته، فلا يستقيم صرح أية ثقافة ما لم تفلح في "إنتاج معرفة خصبة وجديدة، توجهها اصطلاحات واضحة الدلالة"[5].
وهذا ما يبعد مظاهر عديدة كاضطراب دلالة المصطلح، وتعارض مفاهيمه، وشيوع الغموض والقلق في التراسل العلمي بين مصادر المعرفة، وجهات التلقي، الأمر الذي يعرض تراكم المعرفة ذاته إلى كثير من الصعاب منها: (عدم استقرار المفاهيم- واضطراب الوصف- والخلل في الاستقراء- والخطأ في الاستنباط واستخراج النتائج...الخ)، وهي مظاهر سيجدها متتبع اشتغال المصطلحات الثلاثة المنتقاة والمتداولة في الدراسات العربية المعاصرة جلية وبشكل لافت.

1- نحو النص:

من بين الدراسات اللسانية التي جعلت النص محورا لها وأساسا جوهريا، ما سمي بنحو النص (TextGrammatik) أو (texte grammaire) أو grammar of texte) والذي يمكن فهمه على أنه فرع من فروع علم النص، الذي يتولى مهمة وصف وسائل التعبير المسؤولة عن عملية تشكيل النص، كما أوضح ذلك روجر فاولر(.R

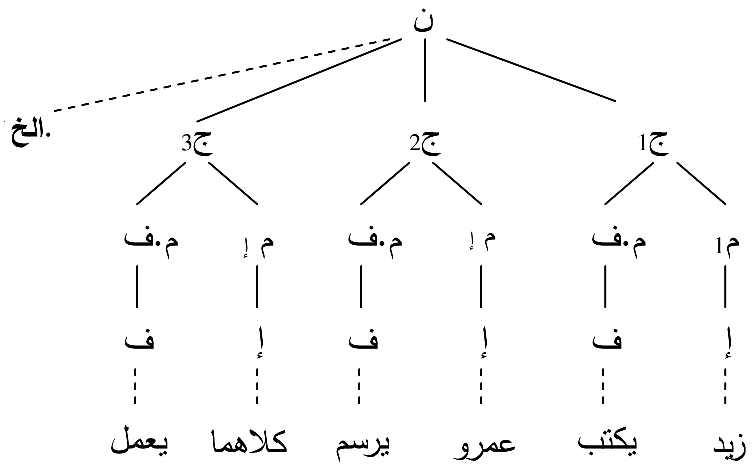
Fowler):" إن لسانيات النص الجديدة هذه كما تم تطويرها بشكل أساسي في هولندا وألمانيا مازالت منهاجيه، وغير نهائية في تفاصيل اقتراحاتها، وقد رسمت بعض الأفكار العاملة من نحو النص، ومفترض أن للنص بنية إجمالية متناظرة مع بنية الجملة المفردة"[6].

يعلن "فاولر" بهذا التصريح عن ذلك التمايز الحاصل بين " لسانيات النص " و "نحو النص " ليرد على الرأي ، الذي يعتبرهما فرعا واحدا أو علما واحدا، و إننا لنعتبر تعريف فاولر العتبة الأساس لهذا الاتجاه، فيكون بذلك " نحو النص " اتجاها من اتجاهات لسانيات النص، مع دلالة النص وتداولية النص، تكون مهمته صياغة قواعد تمكننّا من تحديد كل النصوص النّحوية في لغة ما بوضوح وإمدادنا بوصف للأبنية الكبرى والصغرى، وعليه فنحو النص "هو الدراسة النحوية لبنية النص المتناسقة"[7].

أي أنّ هذا الفرع اللساني النصي يتأسس بالسؤال عن مدى ما يمكن للوحدات القواعدية (النحوية) المفردة تحقيقه في بناء أنماط التنصيص، ومن ثمة في تناسق النصوص؛ وقد عد كل من فيهيفيجر و"هاين منه" العناصر المفردة أو الوحدات القواعدية المفردة، التي تحقق ما سميناه بالتكوين النصي– أو وسائل التنصيص بالمعنى الضيق- في الروابط – الضمائر-الأدوات- أشياء الظروف- أدوات الاستفهام والجواب- علامات التقسيم (علامات الاستهلال، علامات القطع، علامات الختام)- عناصر الحالة–الحالة الإشارية- صيغ المخاطبة- المورفيمات الفعلية للتعبير عن الصيغة والكيفية- ظروف الجملة؛ فـ"نحو النص" – بذلك- توجه مميز، يتناول النص في نظامه النحوي.

ولد نحو النص من رحم البنيوية الوصفية القائمة على نحو الجملة في أمريكا، من خلال بحث "تحليل الخطاب" (1952) لصاحبه زيلنغ هاريس (Z. Harris)، الذي أوضح فيه أن كتب الجملة القائمة لم تقدم إلا نماذج غير كاملة لهذه الكفاءة اللغوية، وأن وصف الأبنية النصية تتجاوز وصف جمل متوالية، و إن مستخدم اللغة لا يقنع بقواعد إنتاج الجملة، غير أنه إذا كان عليه أن ينتج نصا بوصفه بناء متماسكا، فإن كفاءته اللغوية يجب أن تتضمن كذلك قواعد نصية[8] و تواصلية، لتأسس بذلك فكرة تجاوز الجملة.

ويمكن اعتبار أعمال هارفج 1968 في مجال علم النص واحدة من المحاولات التي ساهمت في إرساء هذا الاتجاه أو الفرع اللساني النصي؛ حيث قدم أول بحث واسع النطاق حول تنظيم النص، ينطلق فيه من قضية الاستبدال مفهوما وإجراء؛ ليبحث عن دور الضمائر في تشكيل النص وترابطه[9].كما تعتبر إسهامات ايزنبرج (Isenburg) (1968) أولى الإسهامات في هذا الاتجاه، لأنه أول من حاول أن يطور نحوا شاملا للنص، متبنيا في ذلك أفكار تشومسكي بخصوص نظريته التوليدية التحويلية؛ لتتسع قاعدة إنشاء الجملة، فتشمل –بذلك- " قاعدة النص" التي يمكن بها أن توسع الجمل المفردة في النص بإضافة الرمز ن (ن= نص) فيكون التمثيل التالي[10]:



ويمكن أن يصبح نسق القواعد في "نحو النص" هذا، على الشكل الآتي:

(أ) ن ⟵ (ج$_1^{\#}$، ج$_2^{\#}$، ج$_3^{\#}$، ...)

(ب) ج$_1$ ⟵ م إ، م ف

(ج) م ف ⟵ ف (م إ)، (م ا)

(د) م ⟵ (تعريف)، (صفة)،.. الخ.

وعليه؛ فتصورات نحو النص عند ايزنبرج تنطلق من فرضية أن النص في الأساس وحدة يمكن تحديدها، ومركب من جمل بينها علاقات تناسق، ويتمثل بخصائص في نحوه، يمكن إجمالها فيما يأتي:

1. تعاقب أفقي للجمل*
2. تحديد الجهة اليسرى واليمنى
3. الاستقلال النسبي
4. التناسق داخل تتابع الجمل
5. العلاقات الدلالية بين المكونات السطحية

وفي الدراسات والأبحاث النصية العربية، تحدد مسار هذا الاتجاه بمفاهيم لسانيات النص: الاتساق والانسجام والقصد والقبول والكفاءة، وغيرها من المفاهيم التي أقحمت عنوة في المجال كموضوعات فيه؛ فجاءت هذه الدراسات النحوية/ النصية" مؤسسة لهذا الفرع، الذي وجد زاد تأصيله في موروثنا النحوي فاقتات من مصطلحاته، وعليه اقحم العديد منها على دراساته، ولكن بمصطلحات أبسط ، صفاتها الاضطراب والتداخل المفاهيمي؛ وهو أمر تحقق في دارسات أحمد عفيفي** الذي نجده قد وقع في فجوة المساواة بين المصطلحين، عندما يقول:" لسانيات النص تعني: علم لغة النص، أو نحو النص"[11]. وهذه الرؤية تبرز عند سعد عبد العزيز مصلوح، وتمام حسان، في تنظيرهما للاتجاه وبحثهما عن أصوله في الموروث النحوي.

وكتب الدكتور سعد مصلوح بحثين عن مناهج البحوث والدراسات العربية، في هذا المجال؛ الأول: "العربية من نحو الجملة إلى نحو النص" سنة 1990، يعالج فيه الدارس قضية الانتقال التي شهدها الدرس النحوي، من الجملة إلى النص، إذ يرى كما رأى سابقوه ممن دعوا إلى نحو يتجاوز الجملة إلى ما فوقها (النص)، أن نحو الجملة قد هيمن على صياغة

القواعد في جميع لغات العالم ذات النحو المكتوب حتى بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، ومكمن الخطر في نظر الباحث في النحو العربي أن قضية نحو النص تتجاوز انعدام التحليل النحوي للنصوص، إلى انعدام الإحساس بالحاجة إليه أصلا، يقول: "إننا نوط بهذه النقلة تحقيق المرجو من الخروج بالنحو العربي مما نحسبه أزمة أخذت بخناقه كابحة لدوره الفاعل في دراسة العربية ونتاجها وإبداعاتها الأدبية"[12]، ليردف تأكيدا على ما قال: "إن النحو العربي هو أبعد شيء من أن يكون نحوا جمليا موفقا، بله أن يكون صالحا بصورته هذه، لأن يكون نحوا نصيا"[13].

كما ناقش في كتابه الذي وظف فيه المقولات النظرية التي طرحها أستاذه تمام حسان في مقاله المعنون:" نحو الجملة ونحو النص"[*]، والتي أراد تمام من خلاله أن يؤكد خضوع نحو الجملة إلى رعاية المواقف اللغوية والاطراد والإطلاق والاقتصار والمعيارية[*]، في حين يبتعد نحو النص عنها، إذ يقوم على دراسة العلاقات بين أجزاء النص كاملا، يقول تمام حسان: "نحو النص أبعد ما يكون منها (أي المعيارية)؛لأنه نحو تطبيقي غير نظري، فلا ينشأ إلا بعد أن يكتمل النص، وبعد أن يكون النص حاضرا ومعرضا لتطبيق النحو عليه مستخرجا من مادته"[14]؛ فالمعيار في نحو النص يكون دائما من داخل النص، لا من خارجه، كونه يقوم أصلا على دراسة العلاقات النحوية والدلالية بين أجزاء النص ككل.

وهكذا دخل نحو النص ونحو الجملة في صراع كبير، تداولته العديد من الدراسات اللسانية العربية على غرار ما حدث في بداياته في تربته الأصلية الغربية؛ اتجاه يقول إن نحو الجملة منفصل عن نحو النص انفصالا تاما، من قبيل الكيانات المختلفة، والماهية المنتمية إلى أصناف شكلية متباينة مما يجعل العلمين منفصلين متقابلين، واتجاه آخر يقول بأن بين المجالين علاقة اشتمال؛ باعتبار أن النص مشتمل على الجملة؛ فكل ما دخل في موضوع نحو الجملة هو أيضا داخل في موضوع نحو النص، ولكن ذلك لا ينعكس، حسب رأي ويرير (Wirer)[15]، فنحو الجملة يختلف عن نحو النص، والدارس المتمعن، يلحظ علاقة ضاربة في جذور العلمين، لأننا ندرس جملا ومتواليات جمل من أجل الوصول إلى عالم النص، وبنيته

الكاملة، وكشف علاقاته، فوصف النص من وصف الجملة، وليس العكس. وعلى الرغم من الفصل بين المجالين إلا أن لهما نقاطا مشتركة؛ لأن نحو النص لا يرفض نحو الجملة رفضا مطلقا إنما يقف به عند هذا الحد، كأنه العلاقات داخل الجملة الواحدة ومتجاوزا ذلك إلى مسرح النص على اتساعه[16]، وتبقى علاقة نحو النص ونحو الجملة متوترة خاضعة لحدود متحولة يتحكم فيها التطور الفكري والارتقاء اللساني، فلقد منح النحو النصي دورا كبيرا في تفسير النص، عبر نظرة شاملة ومنهج متكامل؛ كونه يهتم في تحليلاته بضم عناصر جديدة، لم تكن موجودة في نحو الجملة، إذ يذهب في تحليله إلى قواعد جديدة منطقية ودلالية تركيبية، فيقدم – بذلك – شكلا جديدا من أشكال تحليل بنية النص، من خلال البحث في علاقات التماسك النحوي وأبنية التطابق والتقابل والتراكيب المحورية والتراكيب المجتزأة، وحالات الحذف والاستبدال والإضمار، والجمل المفسرة وإحالة الضمير، والربط والفصل والتوازي والتكرار، وغيرها من الأمور التي تخرج عن إطار الجملة فلا يمكن تفسيرها إلا من خلال وحدة كلية كبرى.

أما البحث الثاني، فهو مقالته الشهيرة المعنونة بـ"نحو آجرومية للنص الشعري"[*] ،وهي دراسة تطبيقية/ أو ممارسة إجرائية، لمفاهيم لسانية نصية، استوعبها الدارس وحاول من خلالها استنطاق قصيدة جاهلية للشاعر المرقش الأصغر والملاحظ استعمال الدارس لمصطلح "آجرومية" مستدعيا إياه من الموروث النحوي، و قد انبثقت آجرومية سعد مصلوح-كما أوردها- من رحم البنيوية الوصفية القائمة على آجرومية الجملة في أمريكا، المتجاوزة لها إلى ما أكبر منها (النص)، معتمدا في محاولته التطبيقية على ما تقدم به فان ديك في نحويته النصية، وعلى تعريفات دي بوقراند و دريسلر للنص والنصية، والتي يراها تجربة لجانب من الفروض والإجراءات التي" تشكل فكرة آجرومية النص (Textgrammar) (= نحو النص =لسانيات النص (Text linguistics)[**]) على النص العربي (في الشعر خاصة)، ولا يخفى ما يحف بتلك الغاية من صعوبة، يتصل بعضها

بمفارقة المعالجة للمألوف والمتوقع، وبعضها بتطويع آجرومية النص بما هي إنجاز لساني معاصر لدراسة نص عربي أولا، وشعري ثانيا، وجاهلي ثالثا"[17].

وهذا نابع من إيمان الباحث بمد جسر التواصل بين النمط الوافد والموروث النحوي*، إذ يقول: "إن البدء من الصفر المنهجي في هذا المقام يعني إهدار أربعة عشر قرنا من النتاج اللساني المتميز، الذي هو إنجاز قوم هم أعلم الناس بفقه العربية وأسرار تركيبها، وذخائر تراثها، وما يكون لنا حقا، إذا كنا من أولي الألباب، أن نلوي رؤوسنا إعراضا عن كنوز هي عمر هذه الأمة، ومركب جوهري من مركبات ثقافتها"[18].

وعلى الرغم من ذلك التساوي الذي منحه الباحث لمصطلحي لسانيات النص ونحو النص، يلمس القارئ روحا أسلوبية طغت على هذه الدراسة التطبيقية، حين يجد القارئ في هذه الدراسة إدراج الباحث قراءة تحليلية لظواهر أسلوبية هي: الالتفات والتجريد، حتى التكرار، فكأن الشاعر يدرسه من وجهة رأي أسلوبية لا لسانية نصية وكذلك الجناس الذي نلمس إقحامه في هذه الدراسة النحوية النصية، وهي ممارسة تكشف الفوضى الحاصلة في استعمال المصطلح لدى الباحث الواحد الذي يساوي المصطلح بمصطلح آخر مرة ، وأخرى يعمل على إدراج مباحث وآليات غيره من العلوم، زد على ذلك الاضطراب الحاصل بين ترسيمة المجالين: نحو الجملة نحو النص، ولكن يجب القول أن هذا المقال يبقى هاديا لكل قارئ باحث يتجرأ على طرق باب البحث النصي.

في ذات السنة، عام 1991، ينشر الدارس الأزهر الزناد بحثا نظريا وهو "نسيج النص" (بحث فيما يكون به الملفوظ نصا)، وهي دراسة نظرية، لاستقصاء مفهوم النص من اللسانيات البنيوية، التي أبرز من خلالها وبطريقته الخاصة كيفية تجاوز الجملة إلى الملفوظ أو النصوص بمختلف أحجامها، دون إهمال الاعتبارات اللفظية والتركيبية والاعتبارات المعنوية و المقامية في تقدير أشكال التعبير وإجراءاتها، لأن النص كما يقول الزناد: "لا يخضع لقواعد معيارية مثل الجملة، وهو من هذه الزاوية يفلت من الضبط، لا لأنه يعسر ضبطه، وإنما

لاختلاف المعايير الضابطة له في التصور القديم عن ضوابط الجملة، وبتوحيد تلك المعايير من حيث النوع، أي بجعلها مجردة بما فيه الكفاية، متعلقة بالبنية النصية التي تقاربها بنية الجملة، يدخل النص –بها-تحت طائلة الضبط"[19]، وكل ذلك في إطار إقامة وضع نحو عام للنص العربي، بأسس علمية، أدبية، نثرية وشعرية، تقوم أساسا على فكرة " نحو النص" المستوعب لـ" نحو الجملة " وقواعد الربط و الإحالة كما أوردها الدارسون اللسانيون[20]، ومنحها شعاعا تأصيليا لبعض تلك القضايا، وفق ما يسمح به المقام؛ إذ يرى التقيد بوسائل نحو الجمل، وقصور الدرس اللغوي عليها "مأزق" لا بد من تجاوزه –مؤكدا بذلك فكرة سابقيه – بأنّ "نحو النص"، يقوم على النحو الأول، ولكن يختلف عنه رؤية ومنهجا؛ لأن "الجملة وحدة نظرية نظامية من وحدات اللغة والنص وحدة تعددية بمعطيات تداولية غير لغوية"[21]، زد على أن " نحو النص بالنسبة لأي لغة بعينها هو أكثر شمولا وتماسكا واقتصادا من النحو المصور في حدود الجملة"[22]، وهي رؤى تثبت الاضطراب الحاصل في الدرس العربي في تعامله مع وحدات هذا الفرع اللساني.

وخلاصة الأمر أن "نحو النص" في الدرس العربي، مازال مفتقرا إلى إثبات هوية بشكل نهائي، وتحديد ملامح صورته مقارنة بفروع اللسانيات الأخرى، إنه يتطور بشكل سريع، ولم يستقر بعد على شكل نهائي، ولهذا فإن حصر موضوعاته بشكل نهائي جامع مانع فوق إمكان الباحث، لاختلاف المناهج والمدارس اللغوية، التي ساهمت في تشكله وتأسيسه، أما الأسس التحليلية، فلم تستقر بعد، أي أنه نمط من التحليل ذي وسائل بحثية مركبة، تمتد قدرتها التشخيصية إلى مستويات ما فوق الجملة، وداخل الجملة الواحدة.

2- مصطلح التداولية:

التداولية فرع معرفي جاء ليبحث في المعنى وطبيعته المعقدة، اللذان شغلا عدة علوم كالفلسفة والمنطق وعلم النفس وعلم الاجتماع وغيرها، لذلك جاءت التداولية علما متداخل الاختصاصات تشكل ضمن الفلسفة التحليلية في إطار جدل يتعلق بمهام الفلسفة* عموما

وفي نطاق نقد المناطقة لما كانوا يعدّونه نقصا في الألسنية الطبيعية، ثمّ تلقّف اللسانيون بعض هذه الفرضيات، وأقحموها في وصف النظام اللغوي، فنشأت نتيجة ذلك حركة تفاعل خصبة، مدّت الجسور بين المنطق الشكلي/ أو الصوري والوصف اللغوي، واقترنت فيها قضايا صدق الأقوال والإحالة بقضايا التخييل في السرد والوصف والاستعارة والاقتضاء والاستلزام والانسجام في الخطاب وقوانينه، فالقدرة على فهم وإنتاج فعل تواصلي يطلق عليها "الكفاءة التداولية" والتي تتضمن معرفة المرء بالمسافة الاجتماعية والمرتبة الاجتماعية بين المشاركين في الموقف، وكذلك المعرفة الثقافية والمعرفة اللغوية الظاهرة والضمنية.

إنّ التداولية "pragmatique" مصطلح اقترن بحقل علمي جديد، يعنى بدراسة اللغة في الاستعمال، ولكن له استعمالاته في اللاتنية(Pagramaticus) وفي الإغريقية (Pragmaticos) بمعنى "عملي" ، وقد ارتبط توظيفه في العصر الحديث في بداية ظهوره بالفلسفة الأمريكية " البراغماتية".

ويقترن بهذا المصطلح في اللغة الفرنسية معنيان أساسيان " محسوس"/"مادي" و" ملائم" للحقيقة" أو مطابق لها، أما في اللغة الانجليزية " فإن كلمة Pragmatics تدل في الغالب على ماله علاقة بالأعمال والوقائع الحقيقية، أي ما له علاقة بالفعل والحدث الواقعيين. وكل هذه المفاهيم لها علاقة بما يقتضيه هذا الحقل اللساني المعرفي الجديد، الذي لا يزال غزيرا حيويا منتجا يمد الدراسات اللغوية والمعرفية بأفكار ومفاهيم ورؤى جديدة ويقيم الروابط العلمية مع فروع معرفية متعددة، كونها "علما متناميا ومجالا رجراجا شديد الانفتاح"[23]..

وبدخول المصطلح إلى اللغة العربية وجب أن نفرق بين " التداولية" والذي نقصد به هذا الاتجاه اللغوي الجديد الذي يُعنى بقضايا الاستعمال اللغوي، ويقابله المصطلح الفرنسي pragmatiqueوالمصطلح الانجليزي Pragmatics. وبين مصطلح Pragmatisme وترجم البراغماتية أو "الذرائعية" أو "النفعية" أو غيرهما كمذهب فلسفي تجريبي عملي، تجاوز المذهب العقلاني وطوّر الاتجاه التجريبي، إذ لا يقوم على معاني عقلية

ثابتة أو تصورات قبلية، ترتبط بالواقع التجريبي، كما تحاول أن تفسّر الفكرة ليس بمقتضياتها العقلية أو الحسية؛ بل بتتبع واقتفاء أثر نتائجها "العملية".

ونتيجة لتعدد المنطلقات واختلافها في الدراسة التداولية حدث نوع من التداخل مع حقول معرفية أخرى، أدى إلى تنوع مصطلحاتها مثل: "البراغماتية"-"علم التداول" و" علم المقاصد" ومصطلح " المقامية".ومصطلح السياقية -ومصطلح الافعالية والتداوليات، وغيرها من المصطلحات التي في حقيقتها تكرّس فوضى المصطلح، ولا تخدم الدرس اللغوي العربي، ومنه تدعو الضرورة المنهجية إلى الأخذ بالمصطلح الشائع وهو"التداولية"، الذي اقترحه الباحث "طه عبد الرحمان" في بداية السبعينيات من القرن الماضي (1970)؛ والذي ارتبط في الدراسات العربية المعاصرة باتجاهين مختلفين:

الأول: يهتم بالجانب الاستعمالي للغة في السياقات المختلفة فيحاول تجاوز الطرح المتوارث للبنية اللغوية، من أجل الكشف عن الوظيفية الانجازية لغة.

والاتجاه الثاني: منطلقه فلسفي، يحاول بحث القضايا المعرفية من خلال آثارها العلمية[24].

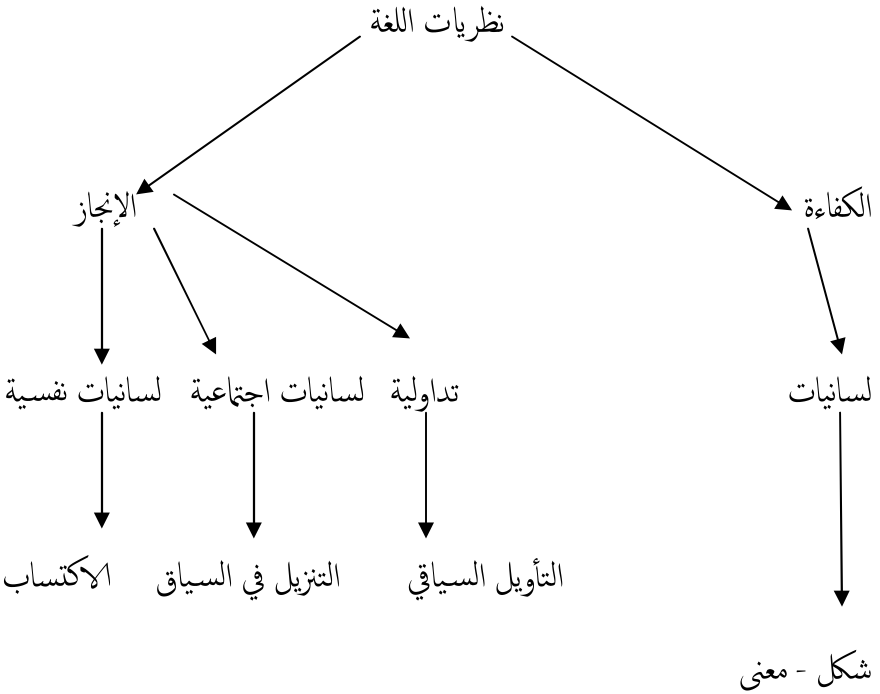
من هنا يبدأ الاضطراب في تداول المصطلح واشتغاله في ظل هذه الدراسات، وهو ما سيستنتجه متتبع هذا المصطلح في صلب هذه الدراسات، فتداوله بالمرادف زاد الأمر تعقيدا وأبعد المعنى أكثر مما قربه.

وهي عند رائدها " أوستين Austin" جزء من علم أعم هو دراسة التعامل اللغوي من حيث هو جزء من التعامل الاجتماعي، وبهذا المفهوم ينتقل باللغة من مستواها اللغوي إلى مستوى آخر؛ هو المستوى الاجتماعي في نطاق التأثير والتأثر"[25]؛ فالتداولية تدرس الاتصال اللغوي في إطاره الاجتماعي؛ بالكشف عن الشروط والمعطيات التي تسهم في إنتاج الفعل اللغوي من جهة، كما تبحث في فاعليته وآثاره العملية من جهة آخري.

يقول " فان ديك Van dijk : " تختص التداولية بوصفها علما بتحليلالأفعال الكلامية، ووظائف المنظوقات اللغوية، وسماتها في عمليات الاتصال بوجه عام"[(26)]؛ ذلك

أنها تُعنى بخصائص استعمال اللغة؛ أي الدوافع النفسية للمتكلمين وردود أفعال المستقبلين بمراعاة الخصائص التركيبية الدلالية.

وعليه، تنامى حقل البحوث التداولية في الثلاثين سنة الأخيرة بشكل لافت للنظر، وغدت التداولية فرعا من اللسانيات*، إلا أنّ العلاقة بين التداولية واللسانيات ليست بسيطة على الإطلاق، فمن بين التعريفات التي خصّ بها اللساني التداولية قوله:" إنّها دراسة استعمال اللغة مقابل دراسة النظام اللساني الذي تعنى به تحديدا اللسانيات"[27]؛ وهذا الاستعمال ليس محايدا من حيث تأثيراته في عملية التواصل ولا في النظام اللغوي في حدّ ذاته، ذلك أنّ بعض الكلمات الدالة على الزمان والمكان والأشخاص لا يمكن تفسيرها إلا في سياق قولها، كما أننا عند التبادل اللغوي من المعاني أكثر مما تدّل عليه الكلمات، لأن استعمال الأشكال اللغوية ينتج عنه بالمقابل إدراج للاستعمال في النظام نفسه، فمعنى القول يقوم على شرح لظروف الاستعمال/أي الأداء:



"موضوعات التداولية"

فالتداولية نظرية في الإنجاز، لا تتعلق باللغة بل باستعمالها-وفق هذا المنطلق- ومكانها بجانب اللسانيات وليس داخلها، إنها منفصلة عن اللسانيات، أي أنها شريك للسانيات وعلم مكمّل لها[28]، وعلى هذا الأساس وجب العمل على وضع أسس للتداولية قادرة على التفاعل مع اللسانيات للوصول إن أمكن إلى تحليل تام لظاهرة إنتاج اللغة وتأويلها؛ ومن منظور تأويلي(وليس توليدي) فإن التمييز بين مركب دلالي يدرس الدلالة، وبين مكون تداولي (مدمج) يقوم بإعادة تأويل البنية الأولى من أجل الكشف عن معناها، وإلا لن يكون له أية أهمية، أي أنه على علم الدلالة أن يتناول المعنى بالدرس، لا أن يوكل أمره إلى التداولية حتى وإن اعتبرته جزءا أساسيا منها.

والكتب المترجمة في التداولية، لم تكن بالقدر الكافي لا كماً ولا كيفاً، وإن كانت حركة الترجمة في هذا العلم تنشط في الآونة الأخيرة نظراً لجدة هذه المدرسة، ولكن ما ترجم مقارنة بما هو غير مترجم حتى الآن لا يكاد يذكر، فكتب التداولية تعد بالآلاف في اللغات الأخرى، وخاصة في الفرنسية والإنجليزية، هذا من ناحية الكم.

وأما من ناحية الكيف فإن بعض ما ترجم يفتقد إلى روح النص الواحد، فتجد بعض النصوص المترجمة مجموعة مفردات متراكبة مع بعضها البعض، فالنص مفكك فاقد روح العبارة والفكرة، وما هو إلا رصف مفردات متجاورة، فلا يفهم المراد في كثير من الأحيان، وهذا ما يلمسه قارئ كتاب (المقاربة التداولية)، فهو على جودة أفكاره، إلا أنها تضيع في بعض النصوص بسبب تغييب الفكرة على حساب الجملة اللغوية، وهذا ينطبق ولكن بشكل أقل على كتاب (التداولية من أوستن إلى غوفمان)، وإن كان هذا الكتاب يحمل الكثير عن التداولية ومفاهيمها، على الرغم من صعوبة اللغة المترجم بها، إذ أن الكثير من الأفكار التداولية فهمت بوضوح في كتبها الأصلية لا المترجمة.

وأما التداولية أي المؤلفة تأليفاً عربياً أصيلاً فهي تداولية إسقاطية استنطاقية، تعكف على التراث وتجبره على الاعتراف بأنه تداولي، ففي كتاب الدكتور مسعود صحراوي "التداولية عند العلماء العرب" وعلى جودة ما فيه وخاصة في ثنايا عرضه للجهاز المفاهيمي التداولي الذي طرحه بشكل مترابط ومفهوم، إلا أنه قدم فصولاً كاملة لتأصيل التداولية في الفكرين الأصولي والبلاغي، فإذا ما وجد أحد العلماء يذكر مصطلح القصدية في تمييزه الخبر عن الإنشاء وَسَمهُ بالتداولي(29).

على الرغم من أن الباحث يقر بتعريف أوستين لها ويحاكيه قائلا:" التداولية ليست علما لغويا محضا بالمعنى التقليدي علما يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال؛ ويدمج، ومن ثمّ مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره"(30)، وذات الأمر في تعريف الباحث إدريس مقبول الذي يعتد بتعريف ليفنسون

(Levinson):"التداولية حقل لساني يهتم بالبعد الاستعمالي أو الانجازي للكلام ويأخذ بعين الاعتبار المتكلم والسياق"[31].

فالتداولية كما يؤكد الباحثون فيها تهتم بكل ما يتصل بالعمل التخاطبي للوصول إلى المعنى، ومن هذا المنطلق يجب أن نسير في منهج يراعي سيرورة العمل التخاطبي، فتنطلق مرحلة التخاطب بالمتكلم المخاطِب، الذي يصدر خطاباً يعبر عن قصده، في سياق تخاطبي معين، موجه إلى مخاطَب ما ليفهم منه قصد المتكلم، ويحدث الأثر اللازم عنه، ومن خلال تحليل عناصر العمل التخاطبي يمكن الوصول إلى ترتيب أكثر انتظاماً للأفكار التداولية، فنضع الفكرة التداولية في هذه المحاور، بحيث لا نهمل أية مسألة من مسائل التداولية، كما لا نقحمها بشكل غير مترابط، وكل ما يخرج بهذا التقسيم عن سيرورة العمل التخاطبي لا يهم، لأنه لا يعد من اهتمامات الدرس التداولي، الذي ومن خلال القراءة في كتبه درس يشكل حلقة متقدمة في مسيرة الدرس اللساني، ولكنه درس مترامي الأطراف، متداخل المسائل، فكثير ممن كتب فيه عابه ضعف الترتيب، وغياب التسلسل المنطقي للفكر، لأن كثيراً ممن دخل مجال البحث التداولي دخل إليه متلبساً بعض ما هو مكتوب فيه، فنسج على منواله ونسخ من أفكاره، من غير أن يدرك تعليلات فكره، وتناسب مسائله، لذا فإننا بحاجة لمزيد من العمل في هذا الوافد الجديد، فنزيده ضبطاً وتقعيداً وتصنيفاً، لتغدو مسائله متكاملة متلاحقة، تتم الاستفادة منها بشكل أكبر، ولاسيما أن هذا العلم دخل ميدان العلوم الاجتماعية وعلوم الاتصال بقوة كبيرة. وعليه وجب الفصل بين الاشتغال في التداولية كمصطلح دال على فرع لساني معرفي خالص، وبين الذرائعية كمصطلح دال على تيار فكري فلسفي عقائدي، ناهيك عن عده سلة مهملات للسانيات لدى من راح يدعو إلى "مبدأ اللا.أهمية" للتداولية، حينا وعند من أدخلها في صراع جدل عقيم: هل هي بحث لساني، أم منهج نقدي حينا آخر، متناسين خصوصية كل مجال، وأهمية كل دراسة.

3- مصطلح السيمياء:

في بداية القرن الماضي بشّر عالم اللسانيات السويسري فردناند دو سوسير بميلاد علم جديد أطلق عليه اسم "السيميولوجيا" بقوله:" من الممكن أن نتصور علما يدرس حياة الدلائل في صلب الحياة الاجتماعية"[32]. ولقد كانت الغاية المعلنة والضمنية للسيميولوجيا هي تزويدنا بمعرفة جديدة ستساعدنا، لا محالة، على فهم أفضل لمباحث هامة من الاشتغال الإنساني والاجتماعي معا والتي ظلت غائبة عن دائرة الاهتمام في التصنيفات المعرفية السائدة آنذاك. وفي نفس الفترة التاريخية تقريبا، كان الفيلسوف الأمريكي شارل سندرس بورس، في الجهة الأخرى، يدعو الناس إلى تبني رؤية جديدة في التعاطي مع الشأن الإنساني وفي صياغة تخومه وتحديد حجمه وقياس امتداداته فيما يحيط به. وقد أطلق على هذه الرؤية اسم السميوطيقا، والمقابلة لسيميولوجيا دي سوسير.

لقد فتحت السيمياء* أمام الباحثين، في مجالات متعددة، آفاقا جديدة لتناول المنتوج الإنساني من زوايا نظر جديدة، بل يمكن القول، أنّها ساهمت بقدر كبير في تجديد الوعي النقدي من خلال إعادة النظر في طريقة التعاطي مع قضايا المعنى، فالنص، أي نص، كيفما كان نوعه وكيفما كانت مواد تعبيره، يجب النظر إليه باعتباره حدثا دلاليا تواصليا؛ كيفما كانت لغته وبأي شكل تجلى.

إذن مصطلح السيمياء، بمختلف مفاهيمه ومرجعياته يعنى بالسيرورات التي تقود إلى المعنى، وتكشف عنه من خلال ما يخفي، وليس فقط عبر ما يكشف ويوضح، لذلك فالمعنى هو إمساك بسيرورة لا تحديدًا لمضمون يوجد خارجها، إنه ليس محايثا للشيء ولا للذات، إنه حصيلة النشاط الإنساني في بعده التداولي والمعرفي معا[33]-على حدّ تعريف غريماس-. وهي عند فونتاني العلم الذي "يدرس الدلالة النصية اعتمادا على أن هذه الدلالة تتوزع على شكل علامات أو سمات، وفق أنظمة معينة، وتقوم منهجية هذا العلم على كشفها وتحديد مسارات تمظهرها في النص"[34].

وكأنّه انطلق في تعريفه من تساؤلات أوزوالد ديكرو (O. Ducrot) :" هل يمكن

للسيمياء أن تكون ضرورية لتحليل النصوص؟ وهل يمكن لتحليل النصوص أن يكون ضروريا للسيمياء ؟"[35]؛ فليست السيمياء بذلك "سوى تساؤلات تخص الطريقة التي ينتج بها الإنسان سلوكاته، أي معانيه وهي أيضا الطريقة التي يستهلك بها هذه المعاني"[(36)]، فهي حالة وعي معرفي جديد لا حد لامتداداته. فقد تبنت نتائجها النظرية والتطبيقية علوم كثيرة، كالأنتروبولوجيا والسوسيولوجيا والتحليل النفسي والتاريخ، والخطاب الحقوقي وكل ما له صلة بالآداب والفنون البصرية وغيرها. بل لقد شكلت السميائيات، منذ الخمسينات من القرن الماضي، في المجال الأدبي، تيارا فكريا أثرى الممارسة النقدية المعاصرة وأمدها بأشكال جديدة لتصنيف الوقائع الأدبية وفهمها وتأويلها، فكيف يتم الاعتقاد أنّ السيمياء منهج نقدي صرف لا علاقة له بالدرس اللساني، وهو الخارج من عباءة اللسانيات والآت من الفكر السوسيري، والمتزود بالزاد اللساني الصرف، فعلى أي أساس تتحقق إمكانية اقصائه من الدرس اللساني في أبحاث بعض الدارسين، وربطها حصريا بالدراسات النقدية الصرفة، وحتى هذه الأخيرة أخذت في السنوات الأخيرة زادها من إسهامات حلقتي براغ وكوبنهاجن، فتداخل فيها اللساني مع البلاغي مع النقدي، ألا نغالط نحن الباحثين ذواتنا عندما ندخل في جدل عقيم، ونحن نسائل ونتساءل هل السيمياء لغوية أم نقدية؟ بينما غيرنا قد سار أشواطا قدما بدراسات ممنهجة قد تناست هذا السؤال، لتفرز الأفضل والأجدى في هذا المجال؛ ذلك أن السيمياء في معناها الأكثر بداهة هي تساؤلات حول المعنى،إنها دراسة للسلوك الإنساني، بعدّه حالة ثقافية منتجة للمعاني، ففي غياب قصدية -صريحة أو ضمنية- لا يمكن لهذا السلوك أن يكون دالا، أي مدركا بعدّه يحيل على معنى. إن هذه القصدية هي أساس كل القضايا المعرفية التي عبّرت عن نفسها من خلال مجموعة من المفاهيم الخاصة بالمعنى، من حيث الوجود والمادة والسيرورة والتداول.

الملاحظ في تعاملنا مع هذه المصطلحات سمة الخلط والغموض والارتباك التي تسم أغلب الممارسات اللسانية أو النقدية، فأصبحت إشكالية المصطلح من إشكاليات الثقافة العربية الحديثة والأمر، في الأصل، يرتبط بسببين اثنين، أفضيا إلى كثير من المظاهر المتصلة بهما، وهما:

1- إشكالية الأصالة، ويتجلى أمرها في خلل ممارسة ثقافية، كثيرة ومتنوعة، تحاول أن تضفي على المصطلح الذي أنتجته الثقافة العربية في الماضي، دلالات حديثة، وتعمل على انتزاعه من حقل معرفي، في حقل معرفي آخر، دون أن تراعي خصائصه التي اكتسبتها ضمن حقله الأصل، الأمر الذي يغذّي المصطلح بمفاهيم غريبة عن السياقات الثقافية له.

2- إشكالية المعاصرة، ويتجلى أمرها في خلل الممارسات العلمية / الثقافية، الأكثر ترددا وتنوعا، والتي تعمل على نقل المصطلح من ثقافة أجنبية إلى ثقافة العربية، دون أية مراعاة لخصائصه التي اكتسبها من البنية الثقافية الأصلية التي نشأ وتشكّل فيها. .."[37]

كما أنّ شحن المصطلح القديم، بدلالة جديدة مغايرة لدلالته الأصل أو نقل مصطلح ذي دلالة محددة، ضمن ثقافة ما إلى ثقافة أخرى، أفضى في الثقافة العربية الحديثة، إلى اضطراب كبير، قاد إلى غموض في دلالة المصطلح وسوء واضح في استعماله، وترتب على ذلك، أن تعرضت فعالية الإرسال والتلقي إلى خلل بيّن، وخضعت في كثير من الأحيان، لجهل وتنطع الأدعياء، الأمر الذي أسهم في كثير من حقول المعرفة إلى شيوع ضروب من الممارسات التي تفتقر إلى أبسط مقومات العلم، بإجراءات المصطلح ، وإجراءات المنهج، ورافق ذلك انعدام أية مراجعة جادة لتلك الممارسات المضطربة، مما جعل الإشكالية مرّكبة، تتعلق بأصول المصطلح ومصادره، ومفاهيمه، وممارساته، وتطوراته فيما يخص الشكل والدلالة وكل ذلك أجهز على كثير من المحاولات الخصبة في حقل المعرفة.

أين يدخل الآخر مؤثرا في إضفاء دلالات أخرى على المصطلح، أو مخلخلا الدلالة القارة له، كما حدث مع هذه المصطلحات، ونشير في هذا المقام إلى هيمنة الثقافة الغربية، والتي هي مظهر من مظاهر" المركزية الغربية" على آلية عمل المصطلح في الدراسات العربية بل في الثقافة العربية ككل، الأمر الذي يجعلها تزيح كثيرا من دلالاتها التي كانت قد تشكلت

على وفقها في الأصل. ونعتقد أنه لا يستقيم صرح أية ثقافة ما لم تفلح في "إنتاج معرفة خصبة وجديدة، توجهها اصطلاحات واضحة الدلالة"(38) .

وعليه، فإن أمس ما تحتاجه الثقافة العربية الآن، هو أن تراجع ذاتها ، مراجعة انتقادية، لتخلص إلى تصفية المنظومة الاصطلاحية التي تستعين بها، عسى أركانها أن تأتلف وتكوّن نسيجا معرفيا، تتجانس فيه الفروض، ويتضح فيه المصطلح وتستقر فيه إجراءات المنهج، لتخلص إلى ثقافة تتكافأ فيها الإجراءات بالنتائج.

ونشير في آخر الأمر، ومن منطلق التعامل مع هذه المصطلحات، أنّ مصطلح الحداثة نفسه في تلبسه بمصطلح المعاصرة على الأرضية الفكرية العربية بهشاشتها، هو الذي سيؤدي إلى انهيار صرح المفاهيم التي لم تخرج عن رقعة هذه الهشاشة والتلبس،التي شيدت عليها. ويضعها برمتها أمام مأزقها وحتمية أزمتها، فمشكلتنا الرئيسة تنبع من استخدامنا لهذه اللغة، ومنهجنا في التعامل معها.

كما لا يوجد اليوم قواعد واحدة ناظمة لوضع المصطلح في اللغة العربية، وإذا وُجدت بعض هذه القواعد التي سعت مجامع اللغة العربية لإرسائها، فإن كثيراً من العاملين في حقل المصطلح لا يلتزم بها،إذ هناك ترجمات متعددة للمصطلح الأجنبي الواحد، سببُها عدم وجود تنسيق محدد مسبق متّفق عليه. وهذا يعني أن اللغة العربية تعاني بعامة من فوضى النقل إليها، واتساع مجالات الترجمة وتباينها، فترجمة الكلمات نفسها أو النصوص تتغير من بلد عربي إلى آخر، ومن شخص في البلد نفسه إلى شخص آخ،. فالمصطلح الواحد قد يدل علي أشياء مختلفة قد تكون أحيانا متناقضة، وذلك حسب انتمائه إلى هذا التصور النظري أوذاك؛ لأن من المشكلات التي يعاني منها المصطلح العربي بعامة واللساني بخاصة وجود باحثين غير متخصصين يساهمون بوضع المصطلحات ويمارسون استخدامها. وتبرز المشكلة هنا في عدم قدرة هؤلاء على وضع المصطلح الصحيح في صيغته الصحيحة، وسياقه المناسب، مما يؤدي إلى الفوضى في الاستعمال، والتعدد والاضطراب في التداول؛ ذلك أن القضايا التي يثيرها المصطلح،قضايا لا تخص الدوال

اللغوية فقط، بل تعود أيضا وأساسا إلى الأصول المعرفية التي تسند المصطلح وتحدد هويته ومردوديته التحليلية في تربته القديمة والجديدة على السواء.

كما أنّ قلة الدراسات الجادة المتخصصة تستلزم مصطلحات خاصة يتعين على المترجم اشتقاقها أو توليدها بما تسمح به خصوصيات اللغة العربية وبدقة متناهية تحقق الغاية المرجوة، مع احترام خصوصية مجالات البحث. ويبدو السؤال الأكثر إلحاحا هو : ما الذي أنجزه أساتذة الجامعات تحديدا ؟ وما هو دورهم في تنشيط الحركة العلمية؟ وما الإضافة المعرفية والكشف المعرفي التي تشكل حصادالهم في اللحظة الراهنة فأضافوه إلى ما كان سائدا ؟ إن هذا لهو السؤال الجوهري الذي يستطيع أن يشكل مصدراً لأجوبة مفسرة، في سبيل الحدّ من المصطلحات المتعددة التي تطلق على الظاهرة الواحدة.
والبداية أن يكون لدينا - في أقسام الآداب واللغة العربية- اختصاصٌ اسمه (علم المصطلح) يدرس فيه الطالب الأصول المتّبعة في وضع المصطلح، ولا يعمل الباحثون الذين يتخصصون في هذا الحقل إلا في المصطلح، بل والأكثر من ذلك، وضع مادة مستقلة في أقسام اللغة العربية وآدابها تتضمن أبرز المصطلحات التي سوف تواجه الطالب خلال فترة دراسته الجامعية.

ونخلص في آخر الأمر إلى القول، بأنّ الحال العلمية عندنا تشكو من عديد من الأمراض منها: التكديس بدل التنظيم، والجمع بدل البناء، والتقليد عوض الاجتهاد، والفردية بدل الجماعية، والارتجال بدل التخطيط، والفوضى عوض النظام، وغير ذلك من المظاهر المرضية التي تعرقل سير البحث العلمي، والتي ساهمت بشكل فعال في فوضوية البحث على كل المستويات (المصطلح والمنهج والمعلومة..)، وإزاء كل هذا هل سيحدث الدارس أو الباحث العلمي العربي لحظة التصالح مع الذات، ويحقق نقطة نظام بناءة، ليفكر قبل السير في عملية السير ومراحله وكيفية تحققه وآلياته، الأمر الذي يدفعه إلى الاجتهاد والتحكم من المعلومة قبل إصدار الأحكام، أم أننا سنظل سائرين وكفى، وحسبنا أننا نسير.

الهوامـش و المراجـع

(1)الشاهد البوشيخي، مشكلة المنهج في دراسة مصطلح النقد العربي القديم، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، شعبة اللغة العربية وآدابها،جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب، عدد 4، السنة م1409/1988هـ، ص20.

(2)عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة(تداخل الأنساق والمفاهيم ورهانات العولمة)، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 1999، ص95.

* تثير الترجمة عديد الإشكالات المعقدة : إشكالية العلاقة بين اللغات، وعلاقة اللغة والفكر، وإشكالية علاقة الفكر والعالم الخارجي.

3- الجلالي كدية، الترجمة بين التأويل والتلقي، ندوة الترجمة والتأويل، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، الرباط، المملكة المغربية، ندوات ومناظرات، رقم 47، 1995، ص52.

(4)Helmut Frlber,Terminological Manual, Paris, 1984,p115.

(5)عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية ..، ص96.

6- روجر فاولر، اللسانيات و الرواية، ص12.وينظر فان ديك، علم النص، ص 45، 46.

7 - أزيستلاف واورونياك، مدخل إلى علم النص، ص60.

8- د. سعيد حسن البحيري، علم لغة النص، ص136.

9- ينظر: أوزتسيسلاف واورزيناك، مدخل إلى علم النص، ص61. وينظر: فيهيفيجر، وهاين منه، المرجع عينه، ص27.

10- ينظر: المرجع نفسه، ص24 ،25.

*تعاقب الجمل من بين أهم السمات النصية عند ايزنبرج؛ لأنه الأساس في طرح وتطوير" قضية الربط" على أنها أساس وشرط لإيضاح إجراءات النص، وتكون وظيفة نحو النص هي "استنباط قواعد النص"، التي يمكن لها أن تقدم "معلومات نحوية ودلالية".

**من الدراسات أيضا في هذا المجال، مؤلف لـ"أحمد عفيفي" موسوم بـ"نحو النص"، وهو كتاب صغير الحجم، يحاول الباحث من خلاله إنجاح هذه المحاولة التأسيسية، التي زاوج فيها بين التنظير والتطبيق، فحاول توضيح مجمل آرائه بأمثلة،إنه نحو غير تقليدي، حرص المؤلف على توضيح كيفية ظهوره وتطويره، ومدى إمكانية استغلاله من أجل دراسة النص الأدبي.

11 - أحمد عفيفي، المرجع نفسه، ص32.
12- سعد عبد العزيز مصلوح في اللسانيات العربية المعاصرة (دراسات ومتناقضات) علم الكتب، القاهرة، 2004، ص221.
13 - المرجع نفسه، ص222.

* في بحثه "نحو الجملة ونحو النص"(1995)، وهو في الأصل محاضرة ألقيت في معهد اللغة العربية بأم القرى، مكة المكرمة في الموسم الثقافي الصيفي لعام 1995.

*الاطراد: هو ثبات القاعدة في الحكم على الفصحى، وما خرج عنها شاذ. أما الإطلاق، فهو أن نطلق القاعدة؛ لتصدق على كل ما قيل أو سيقال. والاقتصار، هو صفة تحيل على بحث العلاقات في حدود الجملة الواحدة دون تجاوزها إلا عند إرادة معنى الإضراب أو الاستدراك أو غير ذلك من الدلالات التي يمكن لها أن تربط بين الجملتين. والمعيارية: القاعدة في نحو الجملة هي أساس الصحة أو الخطأ، وهذا أساس توجب مراعاته في أي جملة و أي قول.
14- سعد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة، ص217.
15 - محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ج1 ، ص100.
16 - أحمد عفيفي، المرجع نفسه، ص92. وينظر:
Hallyday & R. Hassan, Cohesion in English ; p299.

* أعاد د. عبد العزيز مصلوح نشر المقال دون نقصان، ولا زيادة، و لا تنقيح في كتابه "في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية".

**رأينا في هذه المساواة مغالطة كبرى في حق الدرس اللساني، لأننا نرى أن نحو النص مختلف عن لسانيات النص، بل هو جزء منها، فنحو النص هو البحث في قضايا الربط والحذف والإحالة...الخ من الأدوار النحوية بينما اللسانيات هي البحث في قضايا الربط (جميعها) والدلالة والمعجم والسياق، أي النظر إلى النص من جميع النواحي الدلالية، والبلاغية والتداولية.
17 - سعد مصلوح ، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية آفاق جديدة، عالم الكتب، القاهرة، 2006، ص224.

*يذكر سعد مصلوح أن الدعوة إلى نحو النص قد ترددت في عملتين سابقتين هما: الأسلوب دراسة لغوية إحصائية، الذي صدر في الكويت 1980م، و بحث (مشكل العلاقة بين البلاغة العربية و الأسلوبية اللسانية) ضمن ندوة قراءة لتراثنا النقدي، في نادي جدة الأدبي الثقافي عام 1988م في كتاب

النادي الأدبي الثقافي بجدة العدد 59، و هو يشيد في هذا البحث بلفتة بارعة لأمين الخولي في تاريخ متقادم يعود إلى عام 1947م، في كتابه "فن القول-مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب"، والتي أشار فيها إلى وجوب مجاوزة حدود الجملة إلى النص في الدرس البلاغي، و يذكر أن هذه اللّفتة قد وجدت صداها نظريا عند أحمد الشايب في كتابه الأسلوب الصادر في طبعته الأولى 1939م لا تطبيقيا.

18 - المرجع نفسه، ص224، 225.

19 - الأزهر الزناد، المرجع نفسه، ص20.

20 - ينظر: الأزهر الزناد، نسيج النص، ص18، 19.

21- ينظر: محمد الشاوش، المرجع نفسه، ص92، 93.

22 - أحمد عفيفي، نحو النص، ص39.

*نشير هنا إلى أن من أهم ما أنكرته الفلسفة التحليلية على ذلك الفكر الفلسفي القديم أنه لم يلتفت إلى اللغات الطبيعية ولم يولها ما تستحق من الدراسة والبحث، فسعت إلى ردم هذه الهوة، باتخاذ اللغة موضوعاً للدراسة باعتبارها أولى الأولويات في أي مشروع فلسفي.،وعليه، تميز التداولية بين معنيين في كل ملفوظ أو فعل تواصلي لفظي.الأول هو القصد الإخباري أو معنى الجملة، والثاني القصد التواصلي أو معنى المتكلم.

23 - فليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار، سورية، ط1، 2007، ص05.

24 - ينظر: فليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص10-11. ومسعود صحراوي التداولية عند العرب، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2005،ص 68.

25 - فيليب بلانشيه، المرجع عينه، ص12.

(26) فان ديك، علم النص(مدخل متعدد الاختصاصات)، ص343.

*إن التداولية لا تمتلك تركيزاً واضحاً، وأن هناك توجهاً خصوصاً في الدراسات المبكرة إلى دراسة موضوعات خاصة دون وجود لمكانة للتداولية في اللسانيات ولذلك فقد اقترنت اللسانيات آنذاك

باستعارة معروفة عند الدارسين وهي أن التداولية هي " صندوق القمامة" للسانيات حيث يرمى فيها كل مالا يمكن دراسته ضمن مبادئ اللسانيات آنذاك.

(27)آن ريبول&جاك موشلر،القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة:عز الدين المجدوب وآخرون، المركز الوطني للترجمة، تونس، ط1،2010، ص21. وينظر: ص39 من نفس الكتاب.

(28) آن ريبول&جاك موشلر،القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة: عز الدين المجدوب وآخرون، المركز الوطني للترجمة، تونس،ط1، 2010، ص21. وينظر ص39 من نفس الكتاب.

(29) مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2005،ص 68.

(30) مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، ص16.

(31) إدريس مقبول،الأفق التداولي-نظرية المعنى والسياق في الممارسات العربية ، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1،2012، ص08.

(32) فرديناند دي سوسير،دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، الجمهورية التونسية، 1985، ص37.

* والمثير للعجب أنه إلى حدّ الساعة لاتزال الدراسات النقدية العربية تحفل بعدد لابأس به من المصطلحات التي تحيل إلى هذا المجال، بل حتى في البرامج التعليمية إذ لحدّ الساعة يتد الطالب المسميات التالية: السيميائيات- علم السيمياء- السيميولوجيا..الخ، بعد كل هذه الأشواط البحثية في تحديد المصطلح، فإلى حدّ الساعة سيجد الباحث في هذا المجال تكديس وتراكم في المصطلح السيميائي بلغ حدّ المبالغة المفرطة.

(33) ألجيرداس، ج، غريماس، وجاك فونتاني، سيمياء الأهواء من حالات الأشياء إلى حالات النفس، ترجمة وتقديم وتعليق سعيد بنكراد، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط1، 2010، ص 17.

(34) جاك فونتاني، سيمياء المرئي، ترجمة: علي أسعد، دار الحوار، سورية،، ط1، 2003، ص225.

35-Ducrot Oswald, les mots du discours, éditions de minuit, Paris, 1981, p7.

(36) فيصل الأحمر، معجم السيميائيات، الدار العربية للعلوم ، منشورات الاختلاف، بيروت/الجزائر، ط1،2010، ص18.

(37) عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة(تداخل الأنساق والمفاهيم ورهانات العولمة)، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 1999، ص94-95.(بتصرف)
(38) عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية ..، ص96.